في إسناد الخبر اللغوي دراسة في منهج الأزهري في التعامل مع روايات الأفراد والمفاريد

د. محمود مبارك عبيدات *

تاريخ تقديم البحث: ٢٠١٩/٥/٥م. تاريخ قبول البحث:٢٠١٩/١٠/٢٢م.

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة موضوع من موضوعات الإسناد اللغوي في معجم تهذيب اللغة، وهو موقف الأزهري من الروايات الأفراد (ما انفرد راوٍ واحد في روايته) والمفاريد (ما روي عن متكلم واحد)، وذلك بغية الكشف عن موقف الأزهري من التعامل مع هذه الروايات قبولًا وردًّا وتصحيحًا، معتمدًا في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي.

فقد قمت باستقراء (تهذيب اللغة) واستخراج ما وصفه الأزهري بأنه لم يسمع من غير مَنْ رواه أو روي عنه، والوقوف على تعقيباته وتصحيحاته في التعامل مع هذه الروايات، اعتمادًا على معطيات علم الإسناد وصحة الرواية وعدالة الراوي، ومن ثم وقفت على المسائل اللغوية المختلفة التي كان لها دور في وقوع ظاهرة ما لم يسمع من غير راوٍ واحد أو متكلم واحد.

الكلمات الدالة: الأزهري، تهذيب اللغة، الإسناد، الأفراد، المفاريد.

* قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة. الكرك، الأردن.

On the Linguistic Attribution
A Study of the Attitudes of Al-Azhari towards the Narratives of Al-Afrad and Al-Mafarid

D. Mahmoud Mobarak Obeidat

Abstract

This study aims at studying one of the linguistic attribution topics in Tahtheeb Al-Lughah lexicon by Al-Azhari and his attitudes towards Al-Afrad narratives (one of which is unique in his narrative) and Al-Mafarid (as narrated by one speaker), in order to reveal Al-Azhari's attitude towards dealing with these narratives whatever it was accepting, rejecting or correcting, depending on the analytical descriptive approach.

I have extrapolated (Tahtheeb Al-Lughah lexicon) and extracted what Al-Azhari described as unheard from who narrated it or by who narrated about him, and to find his comments and corrections in dealing with such narratives, depending on the data of. The attribution science, authenticity of the narrative and on narrator`s morality, and then I highlighted linguistic issues which had a role in the occurrence of a phenomenon that has not been heard by one narrator or one speaker.

Keywords: Al-Azhari,Tahtheeb Al-Lughah, Attribution, of Al-Afrad and Al-Mafarid.

المقدمة:

اهتمت كتب أصول النحو العربي القديمة والحديثة [١] بالحديث عن عناية علماء العربية الأوائل بموضوع السند في تصنيف المسموع أو المنقول من اللغة متأثرين في ذلك بعلماء الحديث النبوي الشريف، فقد اهتموا بالسند ورجاله وطبقاتهم، وبينوا الموثوق به والمطعون فيه منهم، فكان الحديث عن عدالة الناقل للمادة اللغوية أمرًا ضروريًّا حتى يطمئنّ الدارسون والباحثون إلى أن ما نقل إليهم من مادة لغوية صحيحٌ أوّلًا، وأنه يمثِّل في دقة ودون تحريف ظواهر اللغة وخصائصها ثانيًا [٢].

وجاوزوا ذلك إلى النص، وقائله وفصاحته أو فصاحة لغة القبيلة التي ينتسب إليها أو التي يتكلم بلغتها، وبكثرة الوارد منه أو قلته، وبحسنه أو رداءته، وباطِّراده أو شذوذه، كما بينوا درجة المسموع من حيث الكثرة والقلة، والجودة والرداءة، وقد بذلوا هذه الجهود من أجل ضبط المنقول من اللغة، وذلك لمَّا كثرت الأغاليط وفشا اللحن في اللغة [٣].

وقد فصَّل علماء أصول النحو ولا سيما السيوطي في موضوع الإسناد وشروط الرواية والراوي وأنماط المرويات اللغوية من حيث شكل الرواية وعدالة راويها وقائليها بما يغني عن إعادة كلامهم، كما ضربوا الأمثلة المختلفة على كل مسألة ذكروها في هذا الموضوع، إلا أن تطبيقاتهم كانت متناثرة من هنا وهناك، يتناقلها اللاحق عن السابق من غير تغيير أو محاولة للتجديد فيها، ومع أنها تعطي صورة عامة عن موضوع الإسناد اللغوي، إلا أنها تفتقر إلى دراسة متخصصة في موضوعات الإسناد المختلفة، تتناول هذه الموضوعات أو أجزاءً منها في دراسة تطبيقية على كتب التراث اللغوي العربي، كالمعاجم مثلًا، وذلك بغية إعطاء صورة متكاملة تصف نهج علمائنا في التعامل مع المرويات اللغوية من حيث الإسناد اللغوي.

(١) انظر تفصيلات هذه المسألة عند: الأنباري: أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، (المتوفى: ٥٧٧هـ، ١١٨١م): **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، ١ج، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧مص٨٣ وما بعدها، السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى ٩١١هـ، ١٥٠٥م)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ٢ج، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٩٨٦م، ١ / ١١٣ – ١٤٤، فؤاد حنا ترزي: **في أصول اللغة والنحو**، ١ج، دار الكتب، بيروت ص٦٣ وما بعدها، خديجة الحديثي: **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، ١ج، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤م، ص ١٣٥ وما بعدها، علي أبو المكارم: **أصول التفكير النحوي**، ١ج، دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م ص٦٢ وما بعدها.

(٢) علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي ص ٦٢.

(٣) السابق نفسه ٦٢.

ولذلك تأتي هذه الدراسة للوقوف عند موضوع من موضوعات الإسناد اللغوي، وهو موضوع روايات الأفراد والمفاريد اللغوية، وبيان موقف أحد علماء اللغة من هذه الروايات، ألا وهو أبو منصور الأزهري في سِفْرِهِ تهذيب اللغة.

مفهوم الأفراد والمفاريد

الأفراد والمفاريد مصطلحان مختلفان، إلا أنهما يتصلان بدراسة اللغة من حيث نقد المادة اللغوية، إذ يُقْصَد بالأفراد: ما انْفَرَدَ بروايته واحدٌ من أهل اللغة ولم ينقله أحدٌ غيره(١)، وقد جعل السيوطي هذا المصطلح النوع الخامس من أنواع اللغة وعلومها بحسب ما جاء في المزهر، أما(المفاريد) فقد أطلقه على ماتفرَّد بالنطق به واحدٌ من العرب(٢)، وقد جعله السيوطي في النوع الخامس عشر من أنواع اللغة وعلومها، والفرق بين النوعين كما ذكر السيوطي أن الأول متعلق باللغة من حيث السند فهو ذو علاقة بالناقل، والثاني متعلق باللغة من حيث ألفاظها فهو متعلق بالقائل لا بالناقل.

ومصطلحا الأفراد والمفاريد مصطلحان معروفان بهذا المفهوم في علوم الحديث النبوي الشريف، وقد أَلَّف فيهما علماء الحديث مؤلفات خاصة منها كتاب المفاريد: لأبي يعلى الموصلي (ت٣٠٧هـ)(٣)، وكتاب الأفراد للدارقطني، وكتاب الأفراد للإمام مسلم.

وقد عرّف المحدثون الأفراد بأنها أن يروي شخص من الرواة حديثاً دون أن يشاركه الآخرون، وهو ما يقول فيه المحدّثون النقّاد: حديث غريب، أو: تفرَّد به فلان، أو: هذا حديث لا يعرف إلا من هذا الوجه، أو: لا نعلمه يروى عن فلان إلا من حديث فلان، أو نحو ذلك (٤).

والأفراد عند علماء الحديث قسمان الأول: ما هو فرد مطلقا، والثاني: ما هو فرد بالنسبة إلى جهة خاصة، أما الأول فهو ما ينفرد به واحد عن كل أحد، وأما الثاني: وهو ما هو فرد بالنسبة إلى جهة كقولهم: تفرد به أهل مكة والشام، أو فلان عن فلان أو أهل البصرة عن أهل الكوفة وشبهه (٥).

(١) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها١ / ١٢٩.

(٢) السابق نفسه ١ / ٢٤٨.

(٣) حققه عبد الله بن يوسف الجديع، في دار الأقصى، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٥ م.

(٤) حمزة علي المليباري: الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، المكتبة المكية – مكة المكرمة، ودار ابن حزم – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ ، ص ١٥.

(٥) يُنظر أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ): التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م، ص ٤٣، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ): التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، ١١٥.

غير أن هذا البحث لا يفرق بين هذين النوعين من هذا المنطلق، وإن كان يقبل تفرقة السيوطي بينهما، وذلك لأن الأول لا شك في أنه مفرد، لاختصاص عَلَمٍ لغوي بنقله عن العرب، فالناقل واحد والمنقول عنه مجموعة، أما الثاني فقد يكون مما تفرد بنطقه ناطق من العرب إلا أن من نقله عنه كثر، وقد يكون مما تفرد بنطقه واحد من العرب ونقله عنه واحد من علماء اللغة فهو من الأفراد والمفاريد في آن واحد.

وقد اشْتُرِطَ في قبول النوع الأول أن يكون الناقل المتفرد به من أهل الضبط والإتقان كأبي زيد والخليل والأصمعي وأبي حاتم وأبي عبيدة وأضرابهم، وشرْطُه ألاَّ يخالفه فيه مَنْ هو أكثر عددا منه(١).

أما الثاني فهو على عدة أحوال، هي(٢):

١- أن يكون فرداً، بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة، مع إطباق العرب على النُّطق به، فهذا يُقْبَل، ويحتجُّ به، ويُقاس عليه إجماعاً، كما قِيس على قولهم في شَنُوءة شَنَئِيّ، مع أنه لم يُسْمع غيرُه؛ لأنه لم يُسْمع ما يخالفه، وقد أطبقوا على النُّطق به.
٢- أن يكون فرداً، بمعنى أن المتكلِّم به من العرب واحد، ويخالف ما عليه الجمهور؛ فينظر في حال هذا المنفرد به؛ فإن كان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القَدْر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبلُه القياسُ، إلا أنه لم يَرِد به استعمالٌ إلا من جهة ذلك الإنسان؛ فإنّ الأَوْلى في ذلك أن يحسن الظنّ به، ولا يحمل على فساده.
٣- أن ينفرد به المتكلِّم ولا يُسْمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه، والقولُ فيه أنه يجب قبولُه إذا ثبتت فصاحته، أما لو جاء شيء من ذلك عن مُتَّهم أو من لم تَرْقَ به فصاحته أو لم يكن ثقة، فإنه لايقبل، إلا أن يكثر قائلوه فيصبح مستعملًا.

الإسناد اللغوي في التهذيب

قدَّم الأزهري لمعجمه بمقدِّمة تعدُّ من أوائل ما كتب في علم الإسناد اللغوي، جعل عنوانها " باب ذكر الأئمة الذين اعتمادي عليهم فيما جمعت في هذا الكتاب"(٣)، إذ ذكر طبقات اللغويين الرواة الأوائل، ومحَّص في سيرهم ليبين لنا الثقة منهم من غير الثقة، على نهج ما نجد عند علماء الحديث النبوي الشريف.

(١) السيوطي: المزهر ١ / ١٢٩.
(٢) انظر هذه الأحوال في السابق نفسه ١ / ٢٤٨ – ٢٥١.
(٣) الأزهري: أبو منصور محمد بن أحمد الهروي، (٣٧٠هـ – ٩٨٠م): **تهذيب اللغة**، ١٥ج، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ١ / ٩ – ٣٤.

فقد جعل اللغويين الذين رووا اللغة في أربع طبقات، ذكر في كل طبقة مجموعة من رواة اللغة، وتحدّث عنهم بما يدل على ثقة الراوي أو عدم ثقته، كما ذكر مؤلفاتهم التي عاد إليها في جمع اللغة، حتى أصبح كلامه في هذه الطبقات مرجعًا مُعْتَمَدًا لمن جاء بعده ممن ألف في تراجم العلماء.

وقد اعتمد من ضمن ما اعتمد عليه في توثيق العلماء على صدق سماع العالم عمن روى عنهم بلقائهم والسماع منهم بالسند المتصل، ففي حديثه مثلًا عن أبي زيد الأنصاري، يترجم له بقوله: "فَأَما أَبُو زيد سعيد بن أَوْس الأنصاريّ: فَإِنَّهُ سمع من أبي عَمْرو بن الْعَلَاء الْقرَاءَات وجَمعها، وَرَوَاهَا عَنهُ أَبُو حَاتِم الرَّازِيّ وَغَيره، وَهُوَ كثير الرِّوَايَة عَن الأَعراب، وَقَرَأَ دواوين الشُّعَرَاء على الْمفضل بن مُحَمَّد الضبيّ، وجالس أَبَا الدُّقيش الأعرابيّ، ويونسَ النحويّ وَأَبا خيرةَ العدويّ...روى عَنهُ أَبُو عبيد الْقَاسِم بن سلاَّم ووثّقه. وروى عَنهُ أَبُو حَاتِم السِّجزي وقدّمه واعتد بروايته عَنهُ، وروى عَنهُ أَبُو عبد الرَّحْمَن عبد الله بن مُحَمَّد بن هَانِيء النيسابوريُّ النوادرَ وَالشعر، وَرُبمَا جمع بَينه وَبَين أبي مَالك عَمْرو بن كِرْكِرة فِيمَا يرْوى عَنْهُمَا من الْأَمْثَال والغريب والألفاظ... وروى أَبُو الْعَبَّاس أَحْمد بن يحيى عَن أبي نجْدة عَن أبي زيد الْأَنْصَارِيّ، أَخْبرنِي بذلك الْمُنْذِرِيّ عَن أبي الْعَبَّاس. وروَى أَيْضا عَن أبي إِسْحَاق الحرْبي عَن أبي عدنان عَنهُ. وروى أَبُو عمر الورّاق عَن أبي الْعَبَّاس عَن ابْن نجدة عَن أبي زيد شَيْئا كثيرا"(١).

ثم وضَّح سند ما أخذه عن أبي زيد بحسب موضوع كل رواية من مروياته بقوله: "وَمَا كَانَ فِي كتابي لأبي عبيد عَنهُ، فَمَا كَانَ مِنْهُ فِي تَفْسِير (غَرِيب الحَدِيث) فَهُوَ مِمَّا أَخْبرنِي بِهِ عبد الله بن هاجَك عَن أَحْمد بن عبد الله بن جَبَلَة عَن أبي عبيد. وَمَا كَانَ فِيهِ من الْغَرِيب والنوادر فَهُوَ مِمَّا أَخْبرنِي أَبُو بكر الْإِيَادِي عَن شِمر لأبي عبيد عَنهُ. وَمَا كَانَ فِيهِ من الْأَمْثَال فَهُوَ مِمَّا أَقْرَأَنِيهِ الْمُنْذِرِيّ وَذكر أَنه عرضه على أبي الْهَيْثَم الرازيّ. وَمَا كَانَ فِيهِ من (نَوَادِر أبي زيد) فَهُوَ من (كتاب ابْن هَانِيء) عَنهُ. وَمَا كَانَ فِي كتابي لأبي حَاتِم فِي الْقُرْآن عَن أبي زيد فَهُوَ مِمَّا سمعتُه من أبي بكر بن عُثْمَان السِّجزي، حَدثنَا بِهِ عَن أبي حَاتِم. وأفادني الْمُنْذِرِيّ عَن ابْن اليزيدي عَنهُ فَوَائِد فِي الْقُرْآن ذكرتها فِي موَاضعهَا من الْكتاب"(٢).

وكل هذا يدل على اهتمامه البالغ في مسألة السماع بالسند المتصل.

ثم تناول في هذه المقدمة مجموعة من الكتب التي عاد إليها في معجمه(٣)، إلا أنه لم يكن يأخذ بما فيها إلا بعد تمحيص وتدقيق، من ذلك مثلًا ما نجده في تدقيقه لكتاب التكملة لصاحبه أحمد بن

(١) الأزهري: تهذيب اللغة ١ / ١٢.

(٢) الأزهري: تهذيب اللغة ١ / ١٣.

(٣)ا لأزهري: تهذيب اللغة ١ / ٢٥ وما بعدها.

محمد البُشْتي المعروف بالخارزنجيّ، فبعد أن دقق في الكتاب وذكر أمثلة مما وقع فيه من الخطأ والتصحيف قال: "وَقد ذكرت لَك هَذِه الأحرف الَّتِي أَخطَأَ فِيهَا والتقطتها من أوراق قَليلَة، لتستدلّ بهَا على أنّ الرجل لم يَفِ بِدَعْوَاهُ. وَذَلِكَ أَنه ادّعَى معرفَة وحفظاً يُمَيّز بهَا الغثَّ من السمين، وَالصَّحِيح من السقيم، بعد اعترافه أَنه استنبط كِتَابه من صحف قَرَأَهَا، فقد أقرَّ أَنه صحفيٌّ لَا رِوَايَة لَهُ وَلَا مُشَاهدَة، ودلّ تصحيفه وخطؤه على أَنه لَا معرفَة لَهُ وَلَا حفظ. فَالْوَاجِب على طلبة هَذَا الْعلم ألاّ يغترُّوا بِمَا أودع كِتَابه، فإنّ فِيهِ مَنَاكِير جَمّةً لَو استقصيتُ تهذيبَها اجْتمعت مِنْهَا دفاترُ كَثِيرَة"[١].

وهذا المنهج الذي أثبته الأزهري في مقدمته يعد إسنادًا لكل مروياته التي رواها في معجمه عن العلماء، ففي روايات الأفراد التي أثبتُّها لا نجده مثلًا يعتمد على الإسناد في رواياته التي رواها عن الليث وابن دريد[٢] مثلًا؛ وذلك لوجود كتبهم التي تنقل كلامهم ورواياتهم من غير حاجة لإسناد الأخبار عنهما.

أما ابن الأعرابي الذي أخذ عنه كثيرًا ووثَّقَه كما هو واضح في الروايات المفردة التي أثبتُّها في هذا البحث فقد كان للأزهري عدة طرق للأخذ عنه، فمنها ما أخذه عن طريق المنذري فيما رواه عن ثعلب عن ابن الأعرابي، ومن المعلوم أن الأزهري قد سمع من أبي الفضل المنذري[٣] المتوفى سنة ٣٢٩هـ، وسمع ثعلب من ابن الأعرابي، قال الأزهري: "وَأَخْبرنِي أَبُو الْفضل المنذريّ أَن أَبَا الْهَيْثَم الرَّازِيّ حثَّه على النهوض إِلَى أبي الْعَبَّاس، قَالَ: فرحلتُ إِلَى الْعرَاق ودخلتُ مَدِينَة السَّلَام يومَ الْجُمُعَة وَمَالِي هِمّةٌ غَيره، فأتيتُه وعرَّفتُه خبري وقصدي إيّاه، فاتَّخذَ لي مَجْلِسا فِي (النَّوَادِر) الَّتِي سَمعهَا من ابْن الْأَعرَابِي حَتَّى سمِعتُ الكتابَ كلَّه مِنْهُ"[٤]، فمن رواياته المفردات التي أخذها بهذه الطريق قوله: "وَأَخْبرنِي المنذرِي عَن ثَعْلَب عَن ابْن الْأَعرَابِي قَالَ: الكُعَيت: البُلبُل جَاءَ مصغَّراً كَمَا ترى. وَقَالَ أَبُو زيد: رجلٌ كَعْتٌ وامرأةٌ كَعْتة، وهما القصيران. لم أسمعهُ لغيره"[٥].

ومن طرقه في الأخذ عن ابن الأعرابي ما أخذه عن أبي عمر الوراق، فأخذ ما أخذ عنه عن ثعلب عن ابن الأعرابي من خلال كتابه الياقوتة، فقد قال الأزهري: "إلاّ مَا وَقع فِيهِ لأبي عُمَر الورَّاق، فَإِن

(١) الأزهري: تهذيب اللغة ١ / ٣٤.

(٢) التركيز في هذا الكلام على الليث وابن دريد وابن الأعرابي لأنهم أكثر من جاءت عنهم الروايات الأفراد كما سيظهر في جدول الروايات في المبحث القادم إن شاء الله.

(٣) الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (المتوفى: ٧٤٨هـ، ١٣٤٧م): **سير أعلام النبلاء**، ١٨ج، دار الحديث- القاهرة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ١٢ / ٣٢٨.

(٤) الأزهري: تهذيب اللغة ١ / ١٩.

(٥) الأزهري: تهذيب اللغة ١ / ١٩٨.

كِتَابه الَّذِي سمَّاه (الياقوتة) وجَمَعَه على أبي الْعَبَّاس أَحْمد بن يحيى وَغَيره، حُمِل إِلَيْنَا مسموعاً مِنْهُ مضبوطاً من أوَّله إِلَى آخِره. ونهضَ ناهضٌ من عندنَا إِلَى بَغْدَاد، فَسَأَلته أَن يذكر لأبي عُمَر الْكتاب الَّذِي وَقع إِلَيْنَا وصورتَه وصاحبَه الَّذِي سَمعه مِنْهُ، قَالَ: فَرَأَيْت أَبَا عُمر وعرَّفته الْكتاب فعرَفه، قَالَ: ثمَّ سَأَلته إجازتَه لمن وقَع إِلَيْهِ فَأَجَازَهُ. وَهُوَ كتابٌ حسن، وَفِيه غرائب جَمَّة، ونوادر عَجِيبَة، وَقد تصفّحته مرَارًا فَمَا رَأَيْت فِيهِ تصحيفاً"(١). ومن رواياته في المفردات من هذه الطريق: "وروى أَبُو عُمَر عَن ثَعْلَب عَن ابْن الأعرابيّ قَالَ: الطاعِل: السهْم المقوَّم. والطَعْل: القَدْح فِي الْأَنْسَاب. قلت: وهما حرفان غَرِيبَانِ لم أسمعهما لغيره"(٢). وأبو عمر هذا هو الوراق، قال الأزهري: "وروى أَبُو عمر الورّاق عَن أبي الْعَبَّاس عَن ابْن نجدة عَن أبي زيد شَيْئا كثيرا"(٣).

الأفراد والمفاريد عند الأزهري

توقف البحث عند سبع وتسعين رواية مما يتعلق بالأفراد والمفاريد في تهذيب اللغة، وتأتي هذه الروايات عند الأزهري على ثلاثة أشكال على النحو الآتي:

أولا: أن يكون رواية لغوية انفرد بروايتها عالم واحد، وهو ما يُطْلَقُ عليه مصطلح (الأفراد)، وهذا أكثر الأنماط ورودًا، فقد جاءت عند الأزهري في ٨٣ رواية؛ ومن أمثلة هذا الشكل قول الأزهري: "وَقَالَ ابْن دُرَيْد: البَعَك: الغِلَظ والكزازة فِي الْجِسْم، وَمِنْه اشتق بَعْكَك. قلت: وَلم أجد هَذَا لغيره"(٤).

ثانيا: أن يكون وجها لغويا ورد عن متكلم واحد، وهو ما يطلق عليه مصطلح (المفاريد)، وقد جاء هذا النمط في خمس روايات؛ ومن أمثلة هذا الشكل قول الأزهري: "والسِّلَّجْنُ: الكَعْكُ، وَأنْشد: يأكلُ سِلَّجْناً بهَا وسُلَّجا(قلت) : وَلم أسمع السِّلَّجن لغيره، وَكَأن الراجز أَرَادَ: يَأْكُل سِلَّجْناً، ويرعى سُلَّجا"(٥).

ثالثا: أن يكون توجيها لغويا ورد عن عالم واحد وقد جاء هذا الشكل في تهذيب اللغة في تسع روايات؛ ومن أمثلته قول الأزهري: " قَالَ: والحَزِيمُ: مَوْضِعُ الحِزَام من الصَّدْرِ والظَّهْرِ كلِّه مَا اسْتَدار، يُقَال: قَدْ شَمَّر وشَدَّ حَزِيمَه وَأنْشد:

(١) الأزهري: تهذيب اللغة ١ / ١٩.
(٢) الأزهري: تهذيب اللغة ٢ / ٩٧.
(٣) الأزهري: تهذيب اللغة ١ / ١٢.
(٤) الأزهري: تهذيب اللغة ١ / ٢١٢ .
(٥) الأزهري: تهذيب اللغة١٠/ ٣١٢.

شَيْـــخٌ إذا حُمِّلَ مَكْرُوهَةً شَـــــدَّ الحَيازِيمَ لَهَا والحَزِيمْ[١]

قَالَ: والحَيْزُوم: وَسَطُ الصَّدْر الَّذِي تلتقي فِيهِ رُؤُوس الجَوَانح فَوق الرُّهابَة بِحِيَال الكاهِلِ. قُلْتُ: فَرَّقَ اللَّيْث بَيْن الحَزِيم والْحَيْزُوم، ولَمْ أر لِغَيْرِه هَذَا الْفرق، وَقد اسْتَحْسَنْتُه لَهُ"[٢].

وهذا جدول يبين توزيع روايات الأفراد والمفاريد على أصحابها في تهذيب اللغة

الراوي	عدد المرات
الليث بن المظفر / الخليل بن أحمد	٢٥
ابن دريد	٣٢
أبو زيد	٤
أبو عمرو	١
النضر بن شميل	١
ابن الأعرابي	١١
الأصمعي	٤
اللحياني	١
مؤرج السدوسي	١
الأشجعي	١
أبو بكر الإيادي	١
أبو عبيدة	٣
عمرو عن أبيه	١
الأموي	٢
ابن السكيت	١
راجز	١
القتيبي	١
شمر	١
أعرابي	١
البكراوي	١
القناني	١
الكسائي	١
علي بن حرب الموصلي	١
المجموع	٩٧

(١) البيت بلا نسبة عند ابن منظور: لسان العرب ١٢ / ١٣٢ مادة حزم.

(٢) الأزهري: تهذيب اللغة٤ / ٢١٨.

ويلاحظ على الجدول السابق كيف استأثر عدد من الرواة بروايات الأفراد وهم ابن دريد باثنتين وثلاثين رواية، والليث أو الخليل بخمس وعشرين رواية، وابن الأعرابي بإحدى عشرة رواية، في حين قلَّت عند غيرهم، ولعلَّ لهذه الكثرة ما يسوِّغها، فالليث أو الخليل جاءت رواياتهما في كتاب العين، ومعلوم ما تعرض له هذا الكتاب من كثرة التصحيف والاضطراب كما سيأتي في المبحث التالي، لذا فقد حذَّر الأزهري من الأخذ برواياته الأفراد. أما ابن دريد فوُسِمَ بافتعال العَرَبيَّة وتوليد الأَلْفَاظ الَّتِي لَيْسَ لَهَا أصُول، وإدخالِ مَا لَيْسَ من كَلَام الْعَرَب فِي كَلَامهم [1]؛ ولذلك فإن من الطبيعي أن تكثر روايات الأفراد عنه.

منهج الأزهري في التعامل مع روايات الأفراد والمفاريد

يغلب على تعقيبات الأزهري في بيان الأفراد والمفاريد أن يقول: ولم أسمعه لغيره، أو: ولا أحفظه لغيره، غير أن هذا لا يعني أنه لم يكن يبذل جهدًا في بيان الحقيقة من خلال التعقيب على الوجه المروي، وذلك بتتبع لغة العرب للبحث عمَّا يثبت صدق الرواية أو ينفيها، لذا فإنه كان يلجأ إلى البحث في كتب اللغة عن الوجه المفرد للتوصل إلى الحقيقة؛ من ذلك قوله: "وَالَّذِي ذَكره اللَّيْث _ فِي الكَمَرَةِ الْخَزماءِ والأَخْزَمِ فِي أَسماء الحيَّاتِ: لمْ أَسْمَعه لغيره. وَقد نظرتُ فِي كتاب (الحيَّاتِ) لِشَمِرٍ، وَفِيمَا وُجد لِابْنِ الأعرابيِّ، وَلأبي عَمْرو وَلأبي عُبَيد فِي أَسمَاء الحيَّات _مَجْمُوعَة _ فَلم أَرَ (الأَخْزَمَ) فِيهَا"[2].

كما اتبع الأزهري منهجًا آخر في محاولة إثبات صدق الرواية أو نفيها؛ وذلك بحسب مقتضيات علم الرواية والسند، أو من خلال الحديث عن صفة الراوي من حيث موثوقيته أو عدمها، وسيظهر هذا كله من خلال دراسة تعقيباته على العلماء الذين أثبت الأزهري لهم روايات مفردة.

١- تعقيباته على الليث:

ذكرت فيما سبق أن الأزهري قد قدّم لمعجمه بمقدمة تناول فيها الحديث عن العلماء الذين أخذ عنهم مادة معجمه، وقد كان هدفه من تلك المقدمة أن يقف عند ما يُسَوِّغ له النقل عن عالم ما، وما يسوِّغ له رفض روايات عالم آخر، وحين تعرض في هذه المقدمة لليث بن المظفر ذكر أن ما نسبه لليث هو ما هو موجود في معجم العين، إذ يؤمن إيمانًا مطلقًا بأن العين لليث، نَحَلَهُ على الخليل؛ "لينفِّقه باسمه، ويرغِّب فِيهِ مَنْ حوله"[3]، وقد ذكر الأزهري أنه قرأ العين غير مرة، وعُنِيَ بتتبع ما وقع

(١) الأزهري: تهذيب اللغة ١ / ٢٧.
(٢) الأزهري: تهذيب اللغة ٧ / ١٠٠.
(٣) الأزهري: تهذيب اللغة ١ / ٢٥.

فيه من التصحيف والتحريف وصحَّحه مبينًا وجه الخطأ فيه، أما ما فيه من أفراد الروايات فقد قال فيها: "وَمَتى مَا رأيتَني ذكرت من كِتَابه حرفًا وَقلت: إِنِّي لم أَجِدهُ لغيره فَاعْلَم أنَّه مُريب، وكنْ مِنْهُ على حذر وافحصْ عَنهُ؛ فَإِن وجدتَه لإِمَام من الثِّقَات الَّذين ذكرتُهم فِي الطَّبَقَات فقد زَالَت الشُّبَه، وإِلاّ وقفتَ فِيهِ إِلَى أَن يَضِحَ أمرُه"(١)، وعليه فإن الأزهري يتعامل بحذر مع الروايات المُفْرَدة التي جاءت في العين، وهذه بعض التعقيبات التي تبين موقفه من أفراد الليث ومفاريده:

١- تعقيبه عليه ببعض العبارات التي تدلُّ على شكّه في الرواية مع الاحتراز بأنها قد تكون صحيحة، من ذلك استعماله لعبارة: وأرجو أن يكون ضَبَطَهُ، وذلك كما جاء في تعليقه على رواية الليث للفظ (ملعَّظة)، فقد جاء عن الليث: جَارِيَة ملعّظة إِذا كَانَت سَمِينَة طَوِيلَة(٢)، قال الأزهري: "وَلم أسمع هَذَا الْحَرْف مُسْتَعْملا فِي كَلَام الْعَرَب لغيره، وَأَرْجُو أَن يكون ضَبطه"(٣)، ومنه كذلك قوله: "وَلم أسمع الرُّهامَ لغيره، وَأَرْجُو أَن يكون مضبوطاً"(٤).

ومنه استعماله لعبارة: وأرجو أن يكون محفوظًا، من ذلك قوله: "وَمَا ذكره اللَّيْث فِي النَّسْح لم أسمعهُ لغيره، وَأَرْجُو أَن يكون مَحْفُوظًا"(٥)

والنَّسْحُ والنُّساح عند الليث: ما تحاتَّ عن التَّمْر من قِشْره، وفُتات أقْماعه ونحوه مما يبقى في أسفل الوعاء(٦).

وكذلك استعماله لعبارة: وأرجو أن يكون صحيحًا، وذلك كما في قوله: "وَالَّذِي قَالَه اللَّيْث فِي الزَّلْخِ أَنَّهُ رَفْعُكَ يَدَك فِي رمْي السَّهم _: حرفٌ لَا أَحْفَظهُ لغيره، وأَرْجو أَن يكون صَحِيحا"(٧).

٢- تعقيبه عليه بما يخطِّئهُ ويصحِّح روايته مستندًا على ما يعرفه من لغة العرب، من ذلك قوله: لم أسمع لغيره أَنه يُقَال: اخْتَلَّ الْعصير، إِذا صَار خلًّا، وَكَلَامهم الْجيد: خلل شراب فلَان، إِذا فسد، فَصَارَ خلا(٨).

(١) الأزهري: تهذيب اللغة ١ / ٢٦.

(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى ١٧٥هـ، ٧٩١م)، **كتاب العين**، ٨ج، تحقيق د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ٢ / ٨٥.

(٣) الأزهري: تهذيب اللغة٢ / ١٩٧.

(٤) الأزهري: تهذيب اللغة ٦ / ١٥٩.

(٥) الأزهري: تهذيب اللغة ٤ / ١٨٧.

(٦) الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين ٣ / ١٤٥.

(٧) الأزهري: تهذيب اللغة٧ / ٩٥.

(٨) الأزهري: تهذيب اللغة ٦ / ٣٠١.

ومنه قوله: "قَالَ شمر: ورُوِي لنا حرفٌ عَن ابْن المُظَفَّر، وَلم أسمعهُ لغيره، ذكَرَ أنهُ يُقَال: أَدْرَكَ الشيءُ إِذا فَنِيَ، وَإِن صحّ فَهُوَ فِي التَّأْوِيل: فَنِي علمهمْ فِي معرفَة الْآخِرَة. (قلت): وَهَذَا غير صحيحٍ وَلَا محفوظٍ عَنِ الْعَرَب، وَمَا علمت أحدا قَالَ: أدركَ الشيءُ إِذا فنيَ وَلَا يُعَرَّجُ على هَذَا القَوْل، وَلَكِن يُقَال: أَدركَتِ الثِّمارُ إِذا انْتهى نضجها"(١).

وقوله "أما قَوْله: العِذْي مَوضِع بالبادية فَلَا أعرفهُ وَلم أسمعهُ لغيره، وَأما قَوْله: فِي العذي: إِنَّه اسْم للموضع الَّذِي ينْبت فِي الشتَاء والصيف من غير نبع مَاء فَإِن كَلَام الْعَرَب على غَيره. وَلَيْسَ العِذْي اسْما للموضع، وَلَكِن العِذْي من الزروع والنخيل: مَا لَا يُسقى إلاّ بِمَاء السَّمَاء"(٢).

وقوله: "وَالَّذِي ذَكره اللَّيْث _ فِي الكَمَرَةِ الْخَزماءِ والأَخْزَمِ فِي أَسماء الحيَّاتِ: لمْ أَسْمَعه لغيره. وَقد نظرتُ فِي كتاب ((الحيَّاتِ)) لِشَمِرٍ وَفِيمَا وُجد لِابْنِ الأعرابيِّ، وَلأبي عَمْرو وَلأبي عُبَيد فِي أَسمَاء الحيَّات- مَجْمُوعَة- فَلم أَرَ ((الأَخْزَمَ)) فِيهَا(٣).

٣- تعقيبه عليه بما يَدلُّ على أن الليث اجتهد في صناعة اللفظ المفرد، من ذلك تعقيبه عليه في قوله: "أَنَا حَذِيرُك مِنْ فُلَانٍ أَي أُحَذِّرُكَهُ، قلت: لم أسمع هَذَا الحَرْفَ لغَيْرِه، وكأَنَّه جاءَ بِهِ على لَفْظِ نَذِيرك وعَذِيرك"(٤).

٤- تعقيبه عليه بما يصحِّحُ روايته اجتهادًا منه، فمن ذلك قوله: "قَالَ اللَّيْث: البهْتُ: حِسَاب من حِسَاب النُّجُوم، وَهُوَ مسيرها المُستوي فِي يَوْم.وَقَالَ الْأَزْهَرِي: مَا أُراه عَربيّاً، وَلَا أحفظه لغيره"(٥)، وقوله: "لم أسمع البَهاوِيز لغيره. وأظنُّه البَهازِير"(٦).

٥- استحسانه بعض روايات الليث التي انفرد بها، من ذلك قوله: "قُلْتُ: فَرَّقَ اللَّيْث بَيْن الحَزِيم والْحَيْزُوم، ولَمْ أر لِغَيْره هَذَا الْفرق، وَقد اسْتَحْسَنْتُه لَهُ"(٧).

(١) الأزهري: تهذيب اللغة ١ / ٦٧.
(٢) الأزهري: تهذيب اللغة ٣ / ٩٥.
(٣) الأزهري: تهذيب اللغة ٧ / ١٠٠.
(٤) الأزهري: تهذيب اللغة ٤ / ٢٦٧.
(٥) الأزهري: تهذيب اللغة ٦ / ١٣٢.
(٦) الأزهري: تهذيب اللغة ٦ / ٢٧٨.
(٧) الأزهري: تهذيب اللغة ٤ / ٢١٨.

٢- تعقيباته على ابن دريد

لم يوثِّق الأزهريُّ ابنَ دريد، فقد قدَّم له بقوله: وممّن أَلَّف فِي عصرنا الكتبَ فوُسِمَ بافتعال العَرَبيَّة وتوليد الأَلْفَاظ الَّتِي لَيْسَ لَهَا أصُول، وإدخالِ مَا لَيْسَ من كَلَام الْعَرَب فِي كَلَامهم: أَبُو بكر مُحَمَّد بن الْحسن بن دُرَيْد الْأَزْدِيّ[١]. وذكر أنه سأل إِبْرَاهِيمَ بن مُحَمَّد بن عَرَفَة الملقب بنفطويه عَنهُ فاستخف بِهِ، وَلم يوثِّقْه فِي رِوَايَته[٢].

ثم ذكر جانبًا من حياة ابن دريد يبين سبب عدم الوثوق برواياته، وهو قوله: "ودخلتُ يَوْمًا عَلَيْهِ فَوَجَدته سَكرَان لَا يكَاد يستمرُّ لسانُه على الْكَلَام، من غَلَبَة السكر عَلَيْهِ. وتصفحت كتاب (الجمهرة) لَهُ فَلم أره دَالا على معرفَة ثاقبة، وعثرت مِنْهُ على حُرُوف كَثِيرَة أزالها عَن وجوهها، وأوقعَ فِي تضاعيف الْكتاب حروفاً كَثِيرَة أنكرتُها وَلم أعرف مخارجَها، فأثبتُّها من كتابي فِي مواقعها مِنْهُ، لأبحث عَنْهَا أَنا أَو غَيْرِي ممّن ينظُر فِيهِ. فَإِن صحَّت لبَعض الْأَئِمَّة اعتُمدَتْ، وَإِن لم تُوجد لغيره وُقِفَت"[٣].

ومن المعلوم عند اللغويين أن الفاسق لا يؤخذ بكلامه، لأنه يفتقر حينئذٍ لصفة العدالة؛ لأن الفاسق ارتكب محظورَ دينِه مع علمه بتحريمه، فلم يُؤْمَن أن يكذب مع علمه بتحريم الكذب[٤].

وتعقيبات الأزهري على ابن دريد تدلُّ على أنه حَذِر في الأخذ برواياته التي انفرد بها ومشكِّكٌ بها، ما لم يقم لديه دليل يُصَحِّحُها، من ذلك أنه ذكر مجموعة من الألفاظ التي انفرد بها متتالية في غير أبوابها، ثم عقَّبَ عَلَيْها قائلًا: "هَذِه حُرُوف لَا أَثِقُ بهَا لِأَنِّي لم أَحفظها لغيره، وَهُوَ غير ثِقَة، وجمعتُها فِي مَوضِع واحدٍ لأفتش عَنْهَا فَمَا صحّ مِنْهَا لإِمَام ثِقَة أَو فِي شعر يُحتج بِهِ فَهُوَ صَحِيح، وَمَا لم يَصح تُوُقفَ عَنهُ إِن شَاءَ الله"[٥].

ولا نجد الأزهري يحسن الظن بابن دريد إلا نادرًا وعلى حذر، من ذلك أنه قد يصف بعض رواياته أنها قد تكون من اختلاف اللغات، من ذلك قوله: " قَالَ ابْن دُرَيْد: الزَّحْبُ: الدُّنُوّ من الأَرْض، زَحَبْتُ إِلَى فلَان وزحَبَ إليّ إِذا تَدَانيا، قلت: جعل زَحَب بِمَعْنى زَحف، ولعلها لُغَة، وَلَا أحفظها لغيره"[٦].

(١) الأزهري: تهذيب اللغة ١ / ٢٧.
(٢) الأزهري: تهذيب اللغة ١ / ٢٧.
(٣) الأزهري: تهذيب اللغة ١ / ٢٧.
(٤) علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي ص ٦٣.
(٥) الأزهري: تهذيب اللغة ٥ / ٢١٩.
(٦) الأزهري: تهذيب اللغة٤ / ٢١٦.

٣- تعقيباته على ابن الأعرابي

وثَّق الأزهريُّ ابنَ الأعرابي، وقال فيه: "وَكَانَ رجلا صَالحا ورعاً زاهداً صَدُوقًا"(١). كما أن تعقيباته على الروايات التي انفرد بها ابن الأعرابي تدل على أنه ثقة عنده، وقد بينت في موضع سابق طرق أخذ الأزهري عن ابن الأعرابي في مروياته المختلفة، ومن تعقيباته التي تدل على موثوقيته مثلًا تعقيبه عليه في قوله: "وروى أَبُو الْعَبَّاس عَن ابْن الْأَعرَابِي أَنه قَالَ: الحَنَمَةُ: البُومة قلت وَلم أسمع هَذَا الحرفَ لغيره وَهُوَ ثِقَة"(٢).

على أنه في بعض الأحيان قد يصحح رواياته اجتهادًا منه، من ذلك مثلا "وَقَالَ ابْن الْأَعرَابِي: التُّونُ الخزفة الَّتِي يُلْعَبُ عَلَيْهَا بالكُجَّة وَلم أر هَذَا الْحَرْف لغيره، وَأَنا وَاقِف فِيهِ أَنه بالنُّون أَو بالزاي"(٣).

٤- تعقيباته على الآخرين

تظهر في تعقيبات الأزهري على مرويات العلماء الملامح الآتية:

- اهتمامه بأن يُعَضِّد الروايةَ المفردةَ راوٍ ثقة، من ذلك قبوله لرواية مفردة رواها المنذري؛ وذلك لتعضيد راوٍ آخر لهذه الرواية وهو راوٍ ثقة هو ابن بُزُرْجَ، قَالَ الْأَزْهَرِي: "هَكَذَا أَقْرَأنيه المنذريُّ: ثوب أكباش بِالْكَاف والشين، وَلست أحفظه لغيره، وَقَالَ ابْن بُزُرْجَ: ثوب أكْراشٌ، وثوب أكباش، وَهَذَا من برُود الْيمن، وَقد صَحَّ الْآن أكباشٌ"(٤).

في حين رفض رواية للنضر بن شميل لعدم وجود المعضِّد، وذلك في رواية: رجل أعشر أي أحمق، فقد قال: "لم يَروه لي ثقةٌ أعتمده، وَلم أسمعهُ لغيره، وَلَعَلَّه رجل أعسَر، وَلَا أحقُّ وَاحِدًا مِنْهُمَا"(٥).

- تعقيبه بما يصحِّح الرواية معتمدًا في ذلك على ما يؤكِّد تصحيحه للرواية بالحجة والبرهان، من ذلك تعقيبه على قول اللحيانيّ: يُقَال: سقَاهُ اللَّهُ الحُرسُم وَهُوَ السّمّ يُقَال: مَا لَهُ؟ سقَاهُ اللَّهُ الحرسم وكأسَ الذيفان، لم أسمعهُ لغيره ورأيته مُقَيّدا بخطي فِي كتاب اللحياني: الجِرسِم بِالْجِيم وَهُوَ الصَّوَاب وَلَيْسَ الجرسم من هَذَا الْبَاب، هُوَ فِي كتاب الْجِيم(٦).

(١) الأزهري: تهذيب اللغة ١ / ١٨.
(٢) الأزهري: تهذيب اللغة ٥ / ٧٧.
(٣) الأزهري: تهذيب اللغة ١٤ / ٢٣٠ – ٢٣١.
(٤) الأزهري: تهذيب اللغة١٠ / ١٩.
(٥) الأزهري: تهذيب اللغة١ / ٢٦٣ .
(٦) الأزهري: تهذيب اللغة٥ / ٢١٢.

- اعتماده على محفوظه في تصحيح بعض المفردات المروية عن غيره، من ذلك تعقيبه على تعقيب شَمِر في رواية الأموي "وَقَالَ الأُمَوِيّ: مَا ذُقت عِنْده أَوْجَسَ يَعْنِي الطَّعام، وَقَالَ شَمِر: لم أَسمعه لغيره، قلت: وَهُوَ حرفٌ صَحِيح. يُقَال: تَوَجَّسْتُ الطعامَ"(١).

أثر المستويات اللغوية في وقوع الروايات المفردة

من الطبيعي أن تكون أكثر الروايات المفردة في تهذيب اللغة مما يتعلق بالقضايا المعجمية؛ الألفاظ ومعانيها، وذلك أن يذكر الأزهري رواية للفظ لم يذكره غير راوٍ واحدٍ، إلا أن هذا لا يعني أن تلك الروايات لم تتضمن مسائل لغوية أخرى، والهدف من الوقوف على توزيع هذه الروايات على المستويات اللغوية هو معرفة الأسباب اللغوية المختلفة التي تؤدي إلى وجود رواية مفردة.

المستوى الصوتي:

في مرويات الأفراد والمفاريد عند الأزهري مسألتان صوتيتان، هما

أولًا: الإبدال الصوتي

الإبدال هو جعل صوت مكان صوت آخر، فالصامت يبدل بصامت والصائت يبدل بصائت، وقد اشترط أكثر علماء اللغة أن يتقارب مخرج الصوتين حتى يقع الإبدال(٢)، على أننا لا نعدم وجود من لم يشترط هذا التقارب فأجاز وقوع الإبدال بين الأصوات المتباعدة(٣).

والإبدال ظاهرة ترتبط باختلاف اللهجات العربية، إذ إن الصوت يبدل إلى صوت آخر عند الناطقين من أبناء اللهجات العربية المختلفة، ولأن نقل اللغة لم يقتصر على لهجة واحدة، فإن هذا النهج أدّى إلى أن تتعدد أشكال النطق بالكلمة الواحدة في بعض الأحيان.

والإبدال اللهجي سبب من الأسباب التي تؤدي إلى وقوع الأفراد والمفاريد في اللغة، فرواية اللفظ بإبدال بعض أصواته قد يكون مما لم يشتهر في الاستعمال، كما أنه قد يكون بسبب أخطاء السمع،

(١) الأزهري: تهذيب اللغة١١ / ٩٦

(٢) ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ، ١٠٠١م) **سر صناعة الإعراب**، ٢ج، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، ١ / ١٨٠، وابن سيده: أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (٤٥٨هـ، ١٠٦٦م): **المخصص**، ٥ج، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ، ١٣/ ٢٧٤، والأزهري: تهذيب اللغة ٦ / ١٠، إبراهيم أنيس: **من أسرار اللغة**، ١ج، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السادسة، ١٩٧٨م ٧٥.

(٣) عبد الله أمين: **الاشتقاق**، ١ج، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٦، ٣٦١.

ومن ثم ينتج لفظ لم يُسمَع به إلا من فئة قليلة من المستعملين، ومن الإبدال في الروايات الأفراد والمفاريد التي جاءت عند الأزهري ما يأتي:

- **إبدال الفاء باءً**

الباء والفاء متقاربان في المخرج؛ فالباء صوت شفوي وقفيّ مجهور، والفاء صوت أسناني شفوي احتكاكي مهموس(١)، ولتقارب مخرجيهما فإن إبدال أحدهما من الآخر أمر تجيزه اللغة.

ومن الأمثلة التي ذكرها الأزهري من الروايات الأفراد ما وقع في كلمتي الزحف والزَّحب: "قَالَ ابْن دُرَيْد: الزَّحْبُ: الدُّنُوّ من الأَرْض، زَحَبْتُ إِلَى فلَان وزحَبَ إليّ إِذا تَدَانيا. قلت: جعل زَحَب بِمَعْنى زَحف، ولعلها لُغَة، وَلَا أحفظها لغيره"(٢).

- **إبدال الهمزة هاء**

الإبدال بين الهمزة والهاء أمر تجيزه اللغة، فهما من مخرج واحد، وهو الحنجرة، إذ إنهما يخرجان مما بين الوترين الصوتيين، إلا أن الهمزة صوت وقفي، والهاء صوت احتكاكي(٣)، وإبدال الهمزة هاء في العربية نهج تلجأ إليه بعض القبائل العربية طلبًا للسهولة والتيسير، فقد وقع الإجماع على أن الهمزة منأصعب الأصوات في العربية، لذا فقد تعددت طرق التخلص منها في العربية بين الإبدال والتليين والتسهيل والحذف.

ومن الأمثلة التي ذكرها الأزهري من الروايات الأفراد قلب همزة أسد هاء، قال الأزهري: "ورُوِي عَن المؤرِّج أَنه قَالَ: يُقَال للأسد: هَسَد، وَأنْشد:

فَلاَ تعْيَا مُعاوِيَ عَنْ جوابـــي وَدَعْ عَنْك التعزّز للهِسَـــاد(٤)

أَي لَا تتعزَّر لِلأُسْدِ فإنَّها لَا تذلّ لَك. وَيُقَال للشجاع: هَسَدٌ مِنْ هَذَا. قلت: وَلم أسْمَع هَذَا لِغَيْرِهِ"(٥).

(١) انظر: كمال بشر: **علم الأصوات**، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٢٤٨ و ٢٩٧، ورمضان عبد التواب: **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**،١ج، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٥م: ٤٢ – ٤٣.

(٢) الأزهري: تهذيب اللغة ٤ / ٢١٦.

(٣) انظر: كمال بشر: علم الأصوات ٢٨٨ و ٣٠٥.

(٤) البيت بلا نسبة عند ابن منظور: لسان العرب ٣ / ٤٣٦ ماد هسد.

(٥) الأزهري: تهذيب اللغة ٦ / ٧٤.

- **إبدال الشين ذالًا**

الإبدال بين الشين والذال أمر لم تعهده اللغة العربية، على الرغم من عدم البعد المخرجي الكبير بينهما،فالشين صوت لثوي حنكي على حد تعبير كمال بشر(١)، والذال مما بين الأسنان(٢)، إلا أنه قد يكون من اختلاف اللهجات على حد قول أبي الطيب اللغوي: "ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف بحرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد"(٣).

ومن أمثلة هذا الإبدال ما رواه الأزهري عن ابن دريد في قوله: "وَقَالَ ابْن دُريد: تَفَذَّحَتِ النَّاقةُ وانْفَذَحَت إِذا تَفَاجّتْ لِتَبولَ. قلتُ: وَلم أسمع هَذَا الْحَرْف لغيرِه، والمعروفُ فِي كَلَامهم بِهَذَا الْمَعْنى تَفَشّحَتْ وتَفَشَّجَتْ بِالْحَاء وَالْجِيم"(٤).

وقد وصف ابن سيده هذه اللفظ بأنه غير ثبت(٥)، كما تجاهلته معظم المعاجم.

ثانيًا: التصحيف

التصحيف إبدال سببه الكتابة، إذ يقع بين الأصوات المتشابهة في الكتابة التي يُفَرَّق بينها بالنقاط، وذلك كأن تُقْرَأَ الباء تاء أو العكس، والعين غينا أو العكس، والجيم حاء أو خاء أو العكس، وهكذا، وقد وقع في المنقول من اللغة أمثلة كثيرة من هذا النمط، ويبدو أن للتصحيف دورًا واضحًا في وقوع الروايات الأفراد والمفاريد، إذ يكون وقوع الراوي في التصحيف سببًا في استغراب الرواية التي يرويها، فتكون مما لم يسمع به من غيره، ومن أمثلته ما يأتي:

- رُوِيَ عَن ابْن شميلٍ أَنه قَالَ: رجلٌ أعْشَر، أَي أَحمَق. قال الأزهري: لم يَروه لي ثقةٌ أعتمده، وَلم أسمعهُ لغيره، وَلَعَلَّه رجل أعسَر، وَلَا أحقُّ وَاحِدًا مِنْهُمَا(٦).

(١) كمال بشر: علم الأصوات ٣٠٣.

(٢) السابق نفسه ٢٩٩.

(٣) أبو الطيب اللغوي (المتوفى ٣٥١هـ، ٩٦٢م): **الإبدال**، ١ج، تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع العربية – دمشق ١٣٧٩هـ١ / ٦٩.

(٤) الأزهري: تهذيب اللغة ٤ / ٢٧١.

(٥) ابن سيده: أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (٤٥٨هـ، ١٠٦٦م)، **المحكم والمحيط الأعظم**، ١١ج، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م، ٣ / ٢٩٢.

(٦) الأزهري: تهذيب اللغة ١ / ٢٦٣.

- روى أَبُو زيد: بَثِعت لِثَتُهُ الرجل تَبْثَع بُثُوعاً إِذا خرجت وَارْتَفَعت حَتَّى كأَنَّ بهَا وَرَمًا، وَذَلِكَ عيب وَإِذا ضحك الرجل فَانْقَلَبت شفته فَهِيَ باثعة أَيْضا، وَقَالَ اللَّيْث: البَثَغ ظُهُور الدَّم فِي الشفتين وَغَيرهمَا من الجَسَد. قَالَ: وَهُوَ البَثَغ بالغين فِي الْجَسَد. قال الأزهري: لم أسمع البَثَغ بالغين لغيره(١).
- قَالَ ابْن دُرَيْد: أَخْبرنِي عبد الرحمن عَن عَمه الْأَصْمَعِي قَالَ: يُقَال: طَنِحَتِ الإبلُ إِذا سَمِنَت بِالْحَاء، وطَنِخَت بِالْخَاءِ إِذا بَشِمَت، قَالَ: وَغَيره يجعلهما وَاحِدًا، قال الأزهري: وَلم يُسْمَع طنح بِالْحَاء لغيره. وَأما طنخ فَمَعْنَاه اتّخم وَهُوَ صَحِيح(٢).
- روى أَبُو الْعَبَّاس عَن ابْن الأعرابيّ قَالَ: الحُرسُم الزوابة. وَقَالَ اللحيانيّ يُقَال: سقَاهُ اللَّهُ الحُرسُم وَهُوَ السّمّ يُقَال: مَا لَهُ؟ سقَاهُ اللَّهُ الحرسم وكأسَ الذيفان، قال الأزهري: لم أسمعهُ لغيره ورأيته مُقَيّدا بخطي فِي كتاب اللحياني: الجِرسِم بِالْجِيم وَهُوَ الصَّوَاب وَلَيْسَ الجرسم من هَذَا الْبَاب. هُوَ فِي كتاب الْجِيم(٣).
- قَالَ أَبُو تُرَاب: سَمِعت الأشجعيَّ يَقُول: بَهَظَني الْأَمر وبَهَطَني بِمَعْنى وَاحِد،قال الأزهري: وَلم أسمعها بِالطَّاءِ لغيره(٤).

المستوى الصرفي

١-ضبط عين الفعل

من المعلوم أن عين الفعل الماضي الثلاثي تكون متحركة، ولا تأتي ساكنة إلا في بعض العمليات التحويلية التي تهدف إلى التخفيف، وتتحدّد حركة الفعل الماضي الثلاثي بمعايير بعضها صوتي وبعضها دلالي، إلا أن المعيار الأساسي فيها هو الاستعمال، وقد ورد السماع بوجود أفعال تُسْتَعْمَل بضبطين مختلفين، فتجد أحدهما مفتوح العين ومكسورها، أو مفتوح العين ومضمومها أو غير ذلك، وبما أن هذا الاختلاف في ضبط حركة عين الفعل في الاستعمال يؤدي إلى تعدد صيغ الفعل الواحد فإن هذا التعدد قد يؤدي إلى ورود الروايات المفردة التي لم يسمعها اللغوي إلا من ناطق واحد أو من راوٍ واحد.

(١) الأزهري: تهذيب اللغة ٢ / ٢٠١.
(٢) الأزهري: تهذيب اللغة ٤ / ٢٢٧.
(٣) الأزهري: تهذيب اللغة ٥ / ٢١٢.
(٤) الأزهري: تهذيب اللغة ٦ / ١٠٤.

ومما ورد عند الأزهري من هذا النمط ما رواه من لغات في الفعل (حَبِطَ). فقد قال الأزهري: وأَخْبرنِي أَبُو بكر بن عُثْمَان عَن أبي حَاتِم عَن أبي زيد أَنه حكى عَن أَعْرَابي قَرَأَ: (فَقَدْ حَبَطَ عَمَلُه) بِفَتْح الْبَاء، وَقَالَ: يَحْبُط حُبُوطاً. قلت: وَلم أسمع هَذَا لغيره، والقِرَاءةُ: {فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ} (الْمَائِدَة: ٥)[١].

ومضمون هذه الرواية أن الفعل حبط هو بكسر الباء، ومصدره الحَبَط، وقد ورد له مصدر آخر هو الحبوط، والظاهر أن الأزهري يستعمل هذا المصدر في تفسير قراءة فتح الباء من الفعل حبط التي وردت في قراءة الأعرابي، ذلك أن المصادر التي على بناء فعول تكون من باب فَعَلَ اللازم، وقد صرح الزبيدي بهذا التفسير فقال: "والَّذي فِي التَّهذيبِ: أَنَّ الحُبُوطَ مصدَرُ حَبَطَ، كضَرَبَ"[٢].

٢- الاشتقاق

الاشتقاق في اللغات مسؤول عن توليد الصيغ، ولأن التوليد له علاقة بالتعدد فإنه قد يؤدي إلى ورود صيغ لم يُسمَع بها إلا من فئة قليلة من الناس، ومن ثمّ فإنه مظنَّة الانفراد بالرواية.

ومما له علاقة بالاشتقاق في الروايات الأفراد ما رواه الليث من قول العرب: الاختلال من الْخلّ من عصير الْعِنَب وَالتَّمْر. قال الأزهري: لم أسمع لغيره أَنه يُقَال: اخْتَلَّ الْعصير، إِذا صَار خلا، وَكَلَامهم الْجيد: خَلَّلَ شرابُ فلَان، إِذا فسد، فَصَارَ خلًّا[٣]. ومن الواضح أن الأزهري لا يقبل رواية الليث هنا، وإن كان يظهر في ردُّه على هذه الرواية محترزًا، فهو لم يُخطِّئها وإنما ذكر الرواية التي يراها أجود.

ويبدو أن الليث قد ذكر هذا الاشتقاق من اللفظ اختل بمعنى فسد، وذلك لأن تحول العنب خلًّا فساد له، وهو معنى مذكور في لفظ الاختلال بمعنى الفساد، إلا أن المشكلة في استعماله مع الخلّ. وقد ذكر بعض أصحاب المعاجم[٤] لفظ الاختلال بهذا المعنى من غير اعتراض عليه؛ مما قد يدل على قبوله عندهم من هذا المنطلق.

---

١) الأزهري: تهذيب اللغة ٤ / ٢٣٠.

(٢) الزبيدي: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (١٢٠٥هـ - ١٧٩٠م): **تاج العروس من جواهر القاموس**، ٣٠ج، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية،١٩ / ١٩٣ مادة حبط

(٣) الأزهري: تهذيب اللغة ٦ / ٣٠١.

(٤) انظر: ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم ٤ / ٥١١، الفيروزآبادي: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (المتوفى ٨١٧هـ، ١٤١٤م): **القاموس المحيط**، ١ج تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م، ٩٩٤، والزبيدي: تاج العروس ٢٨ / ٤٢٣.

ومما له علاقة كذلك بموضوع الاشتقاق من الروايات الأفراد ما ذكره الأزهري عن الليث أيضا من قوله: جاريةُ فَريشٌ، قد افترَشها الرجل، فعيلٌ جَاءَ من (افْتعل)، قال الأزهري: وَلم أَسمَع جَارِيَة فريش لغيره. والفَرِيشُ من الحافرَ بِمَنْزِلَة النُّفساءَ من النِّساء إِذا طهرت، وبمنزلة العائِذ من الْإِبِل[١]، فالظاهر المجمع عليه أن الفريش وصف للدواب من ذوات الحافر كالفرس حين يُحْمَل عليها بعد سبعة أيام من ولادتها، إلا أن الاعتراض واقع على إطلاق هذا الوصف على الجارية التي يفترشها الرجل بأن يبني بها، ويبدو أن إطلاق هذا الوصف على الجارية –إن صحَّ– يأتي من باب التمييز بين الجارية والمرأة الحرة، إلا أن الليث قد انفرد بروايتها.

ومن الروايات الأفراد التي لها علاقة بالاشتقاق كذلك رواية اللَّيْث: أَنَا حَذِيرُك مِنْ فُلَانٍ أَي أُحَذِّرُكَهُ. قال الأزهري: لم أسمع هَذَا الحَرْفَ لغَيْرِه، وكأَنَّه جاءَ بِهِ على لَفْظِ نَذِيرُك وعَذِيرك[٢]. ولم يعقِّب من أصحاب المعاجم على رواية الليث أحد سوى الأزهري، فقد ذكرها ابن سيده[٣] وغيره[٤] بما يظهر قبولهم لها، ويظهر في هذا اللفظ الذي ذكره الليث اشتقاق صيغة مبالغة على وزن فعيل من الفعل حَذَّرَ الرباعي، ومعلوم أن أبنية المبالغة تشتق من الفعل الثلاثي، إلا أننا لا نعدم وجود صيغ مبالغة صيغت من الفعل الرباعي، ومنها حسب ما ذكره الأزهري (نذيرك وعذيرك).

ويرتبط الاشتقاق بالمعنى، فاختلاف الصيغ يؤدي إلى اختلاف المعنى، ومما انفرد به الليث تفريقه في المعنى بَيْن الحَزِيم والْحَيْزُوم، فاللغوين يذكرونهما بمعنى واحد، وهو وسط الصدر وما يُضَمُّ عَلَيْهِ الحِزامُ[٥]، إلا أن الليث قد فرق بينهما، فجعل الحزيم بمعنى موضِع الحزِام من الصَّدْر والظَّهْرِ كله مااستدارَ به، وجعل الحيزوم بمعنى وَسَطُ الصَّدْر الَّذِي تلتقي فِيهِ رُؤُوس الجَوَانح فَوق الرُّهابَة بِحِيَال الكاهِلِ (٦)، قال الأزهري: ولَمْ أر لِغَيْره هَذَا الْفرق، وَقد اسْتَحْسَنْتُه لَهُ[٧]. فالأزهري هنا يستحسن ما انفرد به الليث.

(١) الأزهري: تهذيب اللغة ١١ / ٢٣٨.

(٢) الأزهري: تهذيب اللغة ٤ / ٢٦٧.

(٣) ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم ٣ / ٢٨٦.

(٤) الفيروزآبادي: القاموس المحيط ٣٧٣.

(٥) ابن منظور: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي (٧١١هـ – ١٣١١م): **لسان العرب**، ١٥ج، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ١٢/ ١٣٢ مادة حزم.

(٦) الخليل بن أحمد: العين ٣ / ١٦٦.

(٧) الأزهري: تهذيب اللغة ٤ / ٢١٨.

٣- الجمع الذي لا مفرد له

ذكر الأزهري مسألة واحدة تتعلق بالروايات الأفراد من الجموع التي لا مفرد لها في العربية وهي قوله: وَأَخْبرنِي الْمُنْذِرِيّ عَن الحَرّاني عَن ابْن السّكيت قَالَ: يُقَال: بلد قِفَارٌ كَمَا يُقَال: بُرْمة أَعْشارٌ وثوب أَكْباشٌ، وَهِي ضُرُوب من بُرُودِ الْيمن، وثوب شَمارق، وشَبَارق إِذا تمزق، قَالَ الْأَزْهَرِي: هَكَذَا أَقْرَأنيه المنذريُّ: ثوب أكباش بِالْكَاف والشين، وَلست أحفظه لغيره، وَقَالَ ابْن بُزُرْجَ: ثوب أكْراشٌ، وثوب أكباش، وَهَذَا من برُود الْيمن، وَقد صَحَّ الْآن أكباشٌ[١].

والأزهري هنا يصحِّح رواية ابن السكيت اعتمادًا على تعضيدها ممن هو ثقة عنده وهو ابن بُزُرْج، وابن بزرج هذا هو عبدالرَّحْمَن بن بُزُرُج: وَكَانَ حَافِظًا للغريب وللنوادر. وقد قرأ الأزهري لَهُ كتابا بخطّ أبي الْهَيْثَم الرازيّ فِي (النَّوَادِر)، فاستحسنه ووجد فِيهِ فوائدَ كَثِيرَة [٢].

٤- استعمال الفعل (شلَّ) مبنيًّا للمجهول.

روى الأزهري أنه سمع أعرابيا يَقُول: شُلَّ يَدُ فلَان بِمَعْنى قُطِعتْ، ثم قال: وَلم أسمعهُ من غَيره[٣].

وفي هذه الرواية عدة مسائل هي:

الأولى: هذه الرواية من المفاريد لا من الأفراد، وذلك لأنها تتعلق بمستعمل اللغة لا براويها، فمستعمل هذا النمط واحد من العرب، لم تُسْمَع من غيره بحسب ما ذكره الأزهري.

الثانية: استعمال الفعل (شُلَّ) المبني للمجهول، والصحيح فيه هو استعمال المبني للمعلوم، وقد خطَّأ ابن درستويه هذا النمط وجعله من كلام العامة، فقال: "والعامة تقول: شلت يده، بضم الشين؛ يظنون أنه بمعنى قطعت، وهو خطأ" [٤].

(١) الأزهري: تهذيب اللغة ١٠ / ١٩.

(٢) الأزهري: تهذيب اللغة ١ / ١٧.

(٣) الأزهري: تهذيب اللغة ١١ / ١٨٩.

(٤) ابن دُرُسْتَوَيْه: أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن المرزبان (المتوفى: ٣٤٧هـ، ٩٥٨م): **تصحيح الفصيح وشرحه**، ١ج، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ص ٦٧.

وقال ابن خالويه: "ليس أحد يقول: شُلت يدُه، بالضمِّ، إنما هي أُشِلتُ: لأنّا نقول: شلَّتْ يُده، وأشلَّها الله، فلما لم يسمَّ الفاعل قلنا: أُشِلت إلا اللحيانيِّ فإنَّه أجأز شُلت، وأُشِلَّت"(١)، وعليه فقد أجاز اللحياني هذا النمط اعتمادًا على لغة العامة.

الثالثة: تذكير الفعل مع أنه أُسند إلى كلمة (يد)، والمعروف أن كلمة اليد مؤنثة(٢)، إلا أن ما يمكن أن يسوغه هو أن تأنيث اليد تأنيث مجازي، ويجوز عدم مطابقة الفعل لفاعله أو نائب فاعله إذا كان تأنيثه مجازيًّا على أن التأنيث أفصح(٣).

المستوى النحوي:

١- استعمال الفعل اللازم متعديًا

استعمال الكلمة في غير ما اعتاد العرب عليه أمر قد يوقعنا في ما لم يسمع من غير راو واحد، وذلك لمخالفة النمط للنهج الذي عليه جمهرة اللغة العربية، ومن ذلك استعمال الفعل اللازم متعديا، وذلك كما في رواية ابن دريد: خشَع الرجل خَرَاشيَّ(٤) صدرِه، إذا رمَى بهَا (رمى بُصاقًا لَزِجًا)، قال الأزهري: جعل خشَع وَاقعا، وَلم أسمعهُ لغيره(٥).

والواضح أن المشكلة في هذه الرواية هي مجيء الفعل خشع فعلًا متعدِّيًا، وهو استعمال غريب، ويمكن تفسيره بعلَّة التضمين، إذ ضُمِّن الفعل خشع –وهو لازم– معنى الفعل ألقى وهو متعدٍّ، وقد روى الجوهري أن العرب تقول في هذا أيضًا: ألقى خراشيَّ صدره (٦).

(١) أَبُو جَعْفَر الفهري: شهاب الدين أَحْمَد بن يُوسُف بن على بن يُوسُف اللَّبْلِيُّ: **تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح** (السفر الأول) (المتوفى: ٦٩١هـ، ١٢٩١م)، ١ج، تحقيق: د. عبد الملك بن عيضة الثبيتي، رسالة دكتوراة لفرع اللغة العربية، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، في المحرم ١٤١٧ هـ، سنة النشر: ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، ص١٩١.

(٢) ابن منظور: لسان العرب١٥ / ٤١٩ مادة يدي.

(٣) محمد أسعد النادري: **نحو اللغة العربية**، ١ج، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة الثانية ، ١٩٩٧، ص٤٩٨.

(٤) الخرشاء: البلغم.

(٥) الأزهري: تهذيب اللغة ١ / ١٠٨ .

(٦) الجوهري: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ): الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م، ٣/ ١٠٠٤.

٢- الجملة الدعائية

المعهود في كلام العرب عند الدعاء هو استعمال المصدر منصوبًا ليقوم مقام الفعل فيما يسمى بالمصدر النائب عن فعله، فتقول: سُقيًا وحجًّا مبرورًا وسعيًا مشكورًا، ولا قَطْعًا ولا شَلَلًا... أما ورود هذا النمط مجرورًا فهو غير مألوف في العربية، وقد ذكر الأزهري رواية لليث عدها من الأفراد لمثل هذا النمط في حالة الجر، فقدَ قَالَ اللَّيْث: "الشلَلُ ذَهَابُ الْيَدِ، وَيُقَال: لاَ شَلَلِ، فِي معنى لَا تَشَلَلْ لأنَّه وَقع موقع الأمْر، فَشُبِّه بِهِ وجُرَّ، وَلَو كَانَ نَعْتاً لنُصب، وَأنْشد:

ضَرْباً على الْهامَاتِ لَا شَلَلِ[١]

قَالَ: وَقَالَ نَصْر بن سيّار:

إنِّي أَقُولُ لِمنْ جَدّتْ صَرِيمتُه يَوْماً لِغَانِيَةٍ: تَصْرِمْ وَلَا شَلَلِ[٢]

قلت: هَذَا الْحَرْف هَكَذَا قرأته فِي عِدة نسخ من كتاب اللَّيْث: لَا شَلَلِ بِالْكَسْرِ قُيِّدَ كَذَلِك، وَلم أَسْمَعْه لغيره: وَسمعت الْعَرَب تَقول للرجل يُمارِسُ عملا، وَهُوَ ذُو حِذْق بِعَمَلَه: لَا قَطْعاً وَلَا شَلَلاً، أَي لَا شَلِلْتَ، على الدُّعَاء، وَهُوَ مَصْدر"[٣].

إن ما ورد في رواية الليث لشاهد نصر بن سيَّار هو استعمال المصدر مجرورًا (لا شَلَلِ)، وقد علل ابن منظور هذا الكسر فقال: " وَقَالَ لَا شَلَلِ، فكَسَرَ لأَنه نَوى الجَزْم ثُمَّ جَرَّتْه الْقَافِيَةُ " [٤].

المستوى الاستعمالي الدلالي:

١-المصاحبات المعجمية

يقصد بالمصاحبة المعجمية الارتباط الاعتيادي لكلمة ما في لغة ما بكلمات أخرى معينة دون غيرها[٥]، وهذا يعني أن المفردات في اللغة لا تتابع في الجمل بشكل عشوائي، بل تقوم بينها علاقات يمكن توقعها مسبقا على أساس العرف اللغوي، ومن ثم لو وقفنا في جملة معينة عند مفردة معينة قبل أن يكتمل التعبير، ثم حاول كل منا أن يكملها، فإنه لن يختار إلا مفردات بعينها تأتي في العادة بعد

(١) الشاهد بلا نسبة عند ابن منظور: لسان العرب ١١ / ٣٦١ مادة شلل.

(٢) الشاهد غير موجود عند نصر بن سيار (المتوفى ١٣١هـ، ٧٤٨م)، **ديوانه**، ١ج، تحقيق عبدالله الخطيب، مطبعة شفيق – بغداد، ط١، ١٩٧٢م، وهو عند الخليل: العين، ٦ / ٢١٨.

(٣) الأزهري: تهذيب اللغة ١١ / ١٨٩.

(٤) ابن منظور: لسان العرب ١١ / ٣٦١ مادة شلل.

(٥) كريمزكي حسام الدين: **التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه**، ١ج، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٣٥.

الكلمة التي انتهينا إليها[١]، ومن ثم فإن مجرد سماعنا لكلمة (هديل) يستدعى معها كلمة (الحمام)، وكلمة (نهيق) تستدعي كلمة (حمار)، وهكذا.

ولأن العرف اللغوي عند أبناء العربية قد اعتاد على استعمالات معينة لعدد من الألفاظ، فإن استعمال اللفظ مصاحبًا لما لم يعتد عليه أبناء اللغة يجعل روايته قابلة لأن تكون من الأفراد أو المفاريد.

ومما ورد من هذا الصنف استعمال كلمة (خَلْف) بمصاحبة كلمة صدق، والصحيح استعمالها بمصاحبة كلمة السوء وما يشابهها، فقد روى الأزهري: "وَقَالَ أَبُو العبَّاس أحمدُ بنُ يَحيى: النّاسُ كلُّهُم يَقُولُونَ: خَلَفُ صِدْقٍ وخَلَفُ سُوْءٍ، قَالَ: وَخلْفٌ للسَّوْء لَا غيْرُ. وَأَبُو عُبَيْدَة: مَعَهم، ثمَّ انفرَدَ وحْدَهُ فَقَالَ: وَيُقَال لِلصِّدْقِ أَيْضا: خَلْفُ صِدْقٍ، وَأَخْبرنِي المنذريُّ عَن أبي طَالب. . عَن أَبِيه. . عَن الفرّاء _ أَنه قَالَ فِي قَوْله جلّ وعزّ: {فخلف من بعدهمْ خلف} [الأعرَاف: ١٦٩] ... قَالَ: الْخَلْفُ يُذْهَبُ بِهِ إِلَى الذَّمِّ _ والْخَلَفُ: خَلَفٌ صَالح [٢].

وفي كلام ابن الأثير عن كلمة خلف ما يوضح هذا الكلام، فقد قال: " الخَلَفُ بِالتَّحْرِيكِ وَالسُّكُونِ: كُلُّ مَنْ يَجِيءُ بَعْدَ مَنْ مَضَى، إِلَّا أَنَّهُ بِالتَّحْرِيكِ فِي الخَير، وَبِالتَّسْكِينِ فِي الشَّرّ. يُقَالُ خَلَفُ صِدْقٍ، وخَلْفُ سُوءٍ" [٣].

وقد وضَّح الحريري أن هذين اللفظين يتداخلان فيُسْتَعْمَل كلٌّ منهما استعمال الآخر، قال الحريري: فَعِنْدَ أَكثر أهل اللُّغَة أَن الْخلف بِإِسْكَان اللَّام يكون من الطالحين، وَبِفَتْحِهَا من الصَّالِحين... وَقيل فيهمَا: أَنَّهُمَا يتداخلان فِي الْمَعْنى، ويشتركان فِي صفة الْمَدْح والذم، فَيُقَال: خلف صدق وَخلف سوء، وَخلف صدق وَخلف سوء، وَالشَّاهِد عَلَيْهِ قَول الْمُغيرَة ابْن حبناء التَّمِيمِي:

فَنعم الْخلف كَانَ أَبوك فِينَا وَبئسَ الْخلف خلف أَبِيك فِينَا "[٤]

(١) يحيى عبابنة وآمنة الزعبي: **علم اللغة المعاصر؛ مقدمات وتطبيقات**، ١ج، دار الكتاب الثقافي، إربد – الأردن، ٢٠٠٥م، ص٨٩.

(٢) الأزهري: تهذيب اللغة ٧ / ١٦٨.

(٣) ابن الأثير: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري (المتوفى: ٦٠٦هـ، ١٢٠٩م): **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ٥ج، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، ٢ / ٦٥ – ٦٦.

(٤) الحريري: أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان (المتوفى: ٥١٦هـ، ١١٢٢م): **درة الغواص في أوهام الخواص**، ١ج، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ – ١٩٩٨م، ص١٩٠.

ومن المصاحبات المعجمية الأخرى المتعلقة بالأفراد قول العرب (مُعَمّ مُخْوَل)، وذلك إذا كان الرجل كريم الأعمام والأخوال، قال ابن سيده في مُخْوَل: ولا يكاد يستعمل إلا مع مُعَمّ ومُعِمّ[١]، ولا خلاف عند علماء اللغة في (مُعَمّ مُخْوَل) بالفتح، ولكن الخلاف وقع في استعمال هذا التركيب بالكسر (مُعِمّ مُخْوِل)، وقد رواه الليث، وعقَّب عليه الأزهري قائلًا: وَلم أسمعهُ لغيره[٢]، وقد رفض الأصمعي وغيره هذه الرواية[٣]، كما رفضها الأزهري[٤]، ويُلْمَح السبب في رفض هذه الرواية في قول الأزهري: "وَلَكِن يُقَال رجل مِعَمٌّ مِلَمٌّ، إِذا كَانَ يعمُّ الناسَ فضلُه ومعروفُه ويَلُمّهم، أَي يجمعهُمْ وَيصْلح أمورَهم"(٥). وذلك أن بناء الكسر من هذا التركيب يقتضي أن يكون اللفظان اسمي فاعل، الفاعل يقتضي أن يكون من يتصف به موقِعًا للفعل، فالرجل حين يوصف بقولنا: (مُعِمّ مُلِمّ) فإنه من يقوم بهذا الأمر، فيجمع الناس ويصلح أمورهم، إلا أنه حين يوصف بقولنا: (مُعَمّ مُخْوَل)، فلا يقوم بإيقاع هذا الأمر، وإنما يحدث له من غير تدبير منه أو تصرّف، وعليه يكون وصفه بصيغة اسم المفعول مناسبًا له، أما وصفه باسم الفاعل فغير مناسب، ومن هنا كان استغراب رواية الكسر، وتخطئتها عند أكثر اللغويين.

٢ – التضاد (الأضداد)

التضاد هو أن يطلق اللفظ على المعنى وضده؛ كإطلاق لفظ المولى على العبد أوالسيد، والأزر على القوة أوالضعف[٦]. ولأن هذه الظاهرة غريبة، فهي تنافي الغاية من اللغة وهي الإيضاح والتبيين والتواصل، فقد وقف اللغويون حذرين من الأخذ بأمثلته، فرفض كثير منهم هذه الظاهرة جملة وتفصيلًا، يقول الجواليقي: "المحققون من علماء العربية ينكرون الأضداد ويدفعونها"[٧]، ولذلك فإن ورود أمثلة هذه الظاهرة مدعاة لأن تكون روايتها من الأفراد لغرابة الظاهرة.

(١) ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم ٥ / ٣٠٠.

(٢) الأزهري: تهذيب اللغة ١ / ٨٩.

(٣) ابن منظور: لسان العرب ١١ / ٢٢٤ (خول).

(٤) الأزهري: تهذيب اللغة ٧ / ٢٢٨.

(٥) الأزهري: تهذيب اللغة ١ / ٨٩.

(٦) إميل بديع يعقوب: **فقه اللغة العربية وخصائصها**، ١ج، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م، ص١٨١.

(٧) الجواليقى: موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن، أبو منصور (المتوفى: ٥٤٠هـ، ١١٤٥م): **شرح أدب الكاتب لابن قتيبة**، ١ج، قَدَّمَ له: مصطفى صادق الرافعي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ص ١٨٢.

ومن أمثلة التضاد من الروايات الأفراد ما رواه الليث من أن السَّاجِدُ فِي لُغةِ طَيِّىءٍ: المُنْتَصِبُ. قال الأزهري: وَلَا أحفظه لغيره(١). وهذا المثال من التضاد يفسره اختلاف اللهجات، ومتى كان التضاد من لهجتين مختلفتين لم يعتدَّ به، فالتضاد لا يكون تضادًّا إلا إذا كان في لهجة واحدة(٢).

وكذلك وقع التضاد في رواية أخرى من الروايات الأفراد، وهو لفظ (أسرَّ)، فقد ذكر الأزهري رواية أبي عبيد عَن أبي عُبَيدة: أسررتُ الشيءَ: أخْفيتُه، وأسررتُه: أعلنته. قَالَ: وَمن الْإِظْهَار قولُ الله جلّ وَعلا: {وَأَسَرُّواْ النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُاْ الْعَذَابَ} (يُونُس: ٥٤)، أَي: أظهروها... قال الأزهري: وَلم أسمع ذَلِك لغيره(٣).

وأبو عبيدة ليس منفردًا في هذا الرأي، فقد أخذ به من قبله الخليل بن أحمد(٤)، وأخذ به من بعدهما وابن سيده(٥).

ومهما يكن من الأمر فإن العوارض الصرفية في هذا الفعل (أسرَّ) تتيح لهذا الفعل وغيره من الأفعال التي على بناء (أفعل) أن يكون عرضة للتضاد، فمن المعلوم أن زيادة الهمزة في أول هذا الفعل تعطي معنى التعدية (الجَعْل) وتعطي معنى السلب والإزالة(٦)، وهما معنيان متضادان، الأول يجعل الفعل (سرَّ) بمعنى جعله يُسِرُّ الشيء أي يُخفيه،والثاني يجعله بمعنى أزال سرّيته، أي أظهره.

(١) الأزهري: تهذيب اللغة ١٠ / ٣٠٢.

(٢) رمضان عبد التواب: **فصول في فقه العربية**، ١ج، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة السادسة، ١٩٩٩م، ٣٣٧.

(٣) الأزهري: تهذيب اللغة ١٢ / ٢٠١

(٤) الخليل بن أحمد: العين ٧ / ١٨٧.

(٥) ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم ٨ / ٤٠٦.

(٦) محمد محيي الدين عبد الحميد: **دروس التصريف**، ٢ج، المكتبة العصرية، صيد – بيروت، ١٩٩٥م، ١/٧١–٧٢.

الخاتمة:

بعد هذه الجولة في تهذيب اللغة لمعرفة منهجية الأزهري في التعامل مع الروايات الأفراد والمفاريد تبين ما يأتي:

١- أولى الأزهري عناية واضحة في موضوع إسناد الخبر اللغوي، وذلك بعد أن قدّم لمعجمه بمقدمة تقوم على أساس الجرح والتعديل لمصادره اللغوية؛ أعلامًا وكتبًا، معتمدًا بذلك على شروط الصحة اللغوية من عدالة الراوي واتصال سنده ودقة نقله، وذلك حرصًا منه على أن تنقل اللغة كما هي خالية من عيوب النقل وتدليس الرواية.

٢- اهتم الأزهري بالروايات الأفراد والمفاريد التي بلغت عنده سبعًا وتسعين رواية، فقد كان يتعامل معها بحذر، فيقبل منها ما كان ثقة بحسب المعايير التي اعتمدها، ويرفض منها ما لم يثبت له بحسب معاييره.

٣- من المعايير التي اعتمدها الأزهري في قبول الروايات المفردة عدالة الراوي كقبوله لروايات ابن الأعرابي ورفضه لروايات ابن دريد، وتعضيد الرواية بقول من هو ثقة عنده، والبحث في مصادر اللغة عما يدعِّمها أو ينفيها؛ وبناء على هذه المعايير فإنه كان يقبل الرواية أو يرفضها أو يصححها.

٤- للمسائل اللغوية؛ الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية أثر في وقوع الروايات المفردة، وذلك كالتصحيف والإبدال والاشتقاق وتغير حركة عين الفعل واستعمال الفعل على غير طبيعته من حيث التعدي واللزوم أو البناء للمعلوم أو المجهول، والمصاحبات المعجمية والتضاد.

المراجع

إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ١ج، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السادسة، ١٩٧٨م.

ابن الأثير: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري (المتوفى: ٦٠٦هـ، ١٢٠٩م): النهاية في غريب الحديث والأثر، ٥ج، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

الأزهري: أبو منصور محمد بن أحمد الهروي، (٣٧٠هـ – ٩٨٠م): تهذيب اللغة، ١٥ج، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

إميل بديع يعقوب: فقه اللغة العربية وخصائصها، ١ج، دار العلم للملايين، بيروت، الطب الأولى، ١٩٨٢م.

الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، (المتوفى: ٥٧٧هـ، ١١٨١م): الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ١ج، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م.

أَبُو جَعْفَر الفهري: شهاب الدين أَحْمَد بن يُوسُف بن على بن يُوسُف اللَّبْلِيُّ: تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح (السفر الأول) (المتوفى: ٦٩١هـ، ١٢٩١م)، ١ج، تحقيق: د. عبد الملك بن عيضة الثبيتي، رسالة دكتوراه لفرع اللغة العربية، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، في المحرم ١٤١٧ هـ، سنة النشر: ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ، ١٠٠١م) سر صناعة الإعراب، ٢ج، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

الجواليقى: موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن، أبو منصور (المتوفى: ٥٤٠هـ، ١١٤٥م): شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، ١ج، قَدَّمَ له: مصطفى صادق الرافعي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت.

الجوهري: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ): الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

الحريري: أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان (المتوفى: ٥١٦هـ، ١١٢٢م): درة الغواص في أوهام الخواص، ١ج، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ – ١٩٩٨م.

حمزة علي المليباري: الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، المكتبة المكية – مكة المكرمة، ودار ابن حزم – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.

خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ١ج، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤م.

الخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى ١٧٥هـ، ٧٩١م)، كتاب العين، ٨ج، تحقيق د مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

ابن دُرُسْتَوَيْه: أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن المرزبان (المتوفى: ٣٤٧هـ، ٩٥٨م): تصحيح الفصيح وشرحه، ١ج، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (المتوفى: ٧٤٨هـ، ١٣٤٧م): سير أعلام النبلاء، ١٨ج، دار الحديث- القاهرة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، ١ج، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة السادسة، ١٩٩٩م.

رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ١ج، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٥م.

الزبيدي: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (١٢٠٥هـ، ١٧٩٠م): تاج العروس من جواهر القاموس، ٣٠ج، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ): التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

ابن سيده: أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (٤٥٨هـ، ١٠٦٦م)، المحكم والمحيط الأعظم، ١١ج، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

ابن سيده: أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (٤٥٨هـ، ١٠٦٦م): المخصص، ٥ج، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.

السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى ٩١١هـ، ١٥٠٥م)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ٢ج، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٩٨٦م.

أبو الطيب اللغوي (المتوفى ٣٥١هـ، ٩٦٢م): الإبدال، ١ج، تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع العربية - دمشق ١٣٧٩هـ.

عبد الله أمين: الاشتقاق، ١ج، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٦.

علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ١ج، دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.

فؤاد حنا ترزي: في أصول اللغة والنحو، ١ج، دار الكتب، بيروت.

أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ): التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

الفيروزآبادي: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (المتوفى ٨١٧هـ، ١٤١٤م): القاموس المحيط، ١ج تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م.

كريم زكي حسام الدين: التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه، ١ج، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

كمال بشر: علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

محمد أسعد النادري: نحو اللغة العربية، ١ج، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٧.

محمد محيي الدين عبد الحميد: دروس التصريف، ٢ج، المكتبة العصرية، صيد – بيروت، ١٩٩٥م.

ابن منظور: محمد بن مكـــرم بن على، أبو الفضـــل، جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفـــى٧١١هـ، ١٣١١م): لســـان العرب، ١٥ج، دار صـــادر–بيروت، الطبعة: الثالـــثة– ١٤١٤ هـ.

نصر بن سيار (المتوفى ١٣١هـ، ٧٤٨م)، ديوانه، ١ج، تحقيق عبدالله الخطيب، مطبعة شفيق – بغداد، ط١، ١٩٧٢م.

يحيى عبابنة وآمنة الزعبي: علم اللغة المعاصر؛ مقدمات وتطبيقات، ١ج، دار الكتاب الثقافي، إربد – الأردن، ٢٠٠٥م.